**كلمة رئيس وفد دولة الكويت امام**

**الدورة 35 للفرق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان**

**معالى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة**

**السيدة مريم عقيل العقيل**

**جنيف - الأربعاء الموافق 29 يناير 2020**

**السيد الرئيس**

**السيدات والسادة الحضور**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**في البداية نود الاعراب عن سعادتنا بالاجتماع مع الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان في أطار استعراض التقرير الدوري الثالث لدولة الكويت ، كما أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة لسعادة السفيرة / اليزابيث تيشي فيسبيرغر علي توليها رئاسة مجلس حقوق الإنسان، وأننا على ثقه من أن ادارتها الحكيمة ستسهم في تعزيز اعمال المجلس، والتهنئة موصولة لأصحاب السعادة نواب رئيس المجلس، كما نود الأعراب عن خالص التقدير للجهود المميزة في دعم قضايا حقوق الانسان في العالم المبذولة من قبل المفوضية السامية لحقوق الانسان بإدارة المفوض السامي سعادة ميشيل باشليت.**

**وأود أن أتقدم بالشكر للدول التي تقدمت بأسئلة مسبقة بواسطة الترويكا، مؤكدين على أننا سنتناول استعراض الإجابة على هذه الأسئلة من خلال هذه الكلمة أو اثناء الحوار التفاعلي.**

**السيد الرئيس ،،**

**السادة الحضور**

**تشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل فرصه سانحه للدول في ابراز الممارسات الفضلى في تعزيز وحماية حقوق الانسان والعمل على تحسين وتعزيز التزاماتها المنبثقة عن القانون الدولي لحقوق الانسان، مؤكدين على تعاون دولة الكويت مع الفريق العامل والآليات الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.**

**وأن دولة الكويت تسعى منذ نشأتها وحتى وقتنا الحالي إلى بناء مجتمع تتأصل فيه مبادئ حقوق الإنسان، والحرص على تنميتها وصيانتها، ضد أي خرق أو انتهاك، إيماناً منها بتلك الحقوق وأثرها في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء، كما أن قضايا حقوق الإنسان تحتل مركزاً في أولويات اهتمامها على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك انسجاما مع تعاليم الشريعة الإسلامية والدستور الكويتي لعام 1962، وعلى هذا الأساس فإننا نعتبر عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصة للنقد الذاتي والبحث عن مكامن الصغف والقوه في مجال قضايا حقوق الانسان مستفدين من تجارب الدول الشقيقة والصديقة متطلعين من وراء ذلك تطوير سياساتنا وممارساتنا الداخلية المتعلقة بحقوق الانسان والارتقاء بها ليس على المستوي الوطني فقط بل متطلعين للتعاون مع المجتمع الدولي سواء دول أو منظمات، من أجل خلق المزيد من التنمية والرفاهية المنشودة بدلاً من الصراعات والحروب.**

**السيد الرئيس،**

**الساده الحضور،**

**لقد ساهمت الجهود المبذولة من قبل دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان المختلفة في العمل على تحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشر الرخاء العالمي، من المركز 80 عام 2017 إلى المركز 66 عالمياً ،من إجمالي (149) دولة عام 2018، أضافة الى العمل على تحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشر السعادة، من المركز 45 إلى المركز 39 عالمياً، من إجمالي (156) دولة عام 2018 ضمن قائمة الدول الأكثر سعادة في العالم ، حيث أظهر التقرير أن الثروة ليست هي ما يجعل الناس سعداء، بل إن الحرية السياسية، والشبكات الاجتماعية القوية ، هي جميعها عوامل أكثر أهمية وفاعلية من الدخل المرتفع في توضيح الاختلافات في السعادة والرفاهية ما بين الدول التي تحتل المراتب الأولى والدول التي تقبع في أسفل الترتيب، مما يعكس جهود الحكومة الكويتية في توفير الحرية السياسية والأمن الاجتماعي.**

**السيد الرئيس،**

**السادة الحضور،**

**حرصاً من الكويت في احترام التزاماتها إزاء انضمامها إلى الصكوك الدولية بتقديم تقاريرها الدورية للآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان، فقد تم أنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، برئاسة وزارة الخارجية، والتي تضم كافة الجهات المعنية، من أجل وفاء الدولة لالتزاماتها امام اللجان التعاقدية، وتقديم التقارير بالمواعيد المحددة، وهو الأمر الذي دعا المفوض السامي لحقوق الانسان السابق الإشادة بدولة الكويت على هذا الالتزام أمام مجلسكم الموقر.**

**أضافة الى ذلك، وحرصاً من دولة الكويت على التعاون والتفاعل مع الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، فقد استقبلت كل من:**

* **المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال في سبتمبر 2016.**
* **الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان لدولة الكويت في ديسمبر 2016.**
* **المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نوفمبر 2018.**
* **كما نعكف حالياً على تنسيق موعد زيارة كل من المقرر الخاص المعني بالحق في السكن والمقرر المعني بالرق المعاصر، وأيضا الفريق العامل المعنى بمسألة حقوق الانسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.**
* **ونشير في هذا الصدد الى تشرفنا بزيارة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان السابق، بناء على دعوة من حكومة دولة الكويت، وذلك في شهر فبراير 2017، كما واستقبلنا العددي من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان ومنها هيوامن رايتس ووتش والعفو الدولية، لقد ساعدت هذه الزيارات في خلق آلية للتواصل والاستفادة المثلي من أفضل الممارسات، منتهزين هذه الفرصة لكي نتقدم لكل المقررين والفرق العاملة الذين سبق لهم زيارة دولة الكويت ما بين فترة استعراض التقرير بالشكر الجزيل على جهودهم المقدرة في تقديم مرئياتهم.**

**السيد الرئيس،،**

**الساده الحضور،،**

**لقد تضمنت خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2015-2020 مجموعة أهداف ومستهدفات لمساعدة الكويت في القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة ، ركز هذا المشروع على ثلاثة مجالات رئيسية هي : (1) دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسة (2) دعم مشاركة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة الوعي وتطبيق السياسات الايجابية تجاه الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة ، (3) تزويد البيانات من أجل دعم خطة وطنية شاملة تفصيلية لمعالجة العنف ضد المرأة .**

**ومن ضمن انجازات هذا المشروع انشاء حاضنة سياسية في جامعة الكويت لتعزيز المهارات وتبادل الخبرات والتشبيك مع البرلمانيات في المنطقة للاسراع من مشاركة المرأة الكويتية في المجال السياسي، اما على المستوى الاقتصادي فقد وقع 25 من الرؤساء التنفيذيين لشركات خاصة على " مبادىء تمكين المرأة " لتشمل الشركات الوطنية المشاركة في تلك المباديء على موقع الامم المتحدة ، حيث يتم متابعتها لمدى تنفيذ البرنامج في كل شركة .**

**السيد الرئيس،،**

**الساده الحضور،،**

**تولي دولة الكويت اهتماما بالغا بجميع فئات المجتمع وفقا للدستور الكويتي بما فيهم الاشخاص ذوي الإعاقة، وقد تجلى هذا في اصدار الكويت لقانون 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وتلاه تصديق دولة الكويت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013، حيث ناقشت دولة الكويت في سبتمبر الماضي تقريرها الأول بتنفيذ أحكما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة امام اللجنة المعنية والذي قدمته في 2015.**

**وانشات الكويت الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة لتكون جهة التنسيق الحكومية المعنية بالإعاقة والتي تشرف على تطبيق قانون 8 لسنة 2010 وبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. وعليه قامت الهيئة بالتنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ القانون وقامت بتشكيل فرق عمل لوضع الاليات والخطوات اللازمة لتفعيل القانون. حيث تم تشكيل لجنة تعني بتعليم الطلبة من ذوي الاعاقة ولجنة خاصة بالخدمات الصحية ولجنة اخرى تعني بسهولة الوصول. وقامت الهيئة بأتخاذ عدة تدابير بشأن تفعيل وضمان حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.**

**كما جاءت الخطة الانمائية للدولة لتحقيق البنود المتفق عليها في الاتفاقية ومنها دراسة الوضع الحالي للنموذج الطبي المتبع في الكويت ووضع الخطوات اللازمة لتحويله الى نموذج اجتماعي يعمل على تغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الاعاقة والخدمات المقدمة لهم ليكونوا أعضاء أكثر فاعلية في المجتمع.**

**كما قامت الكويت بعمل حملة توعوية بعنوان "قدراتي تميزني" تهدف الى دعم الدمج الاجتماعي وتعزيز مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة في جميع ادوار المجتمع وذلك عن طريق ابراز القدرات التي يمتلكها ذوي الإعاقة وتجاربهم.**

**اما في مجال الخدمات الصحية، فقد ضمنت الدولة لهم الأولوية في تقديم الخدمات الصحية وقامت بوضع خطة لتوفير بعض الخدمات التأهيلية التي يحتاجها الاشخاص ذوي الاعاقة في المراكز الصحية في المناطق السكنية.**

**وفي مجال التعليم انتهت الهيئة من استراتيجية الدمج التعليمي في إعداد الخطوات الأولية والجدول الزمني لتنفيذها وتحديد ادوار الجهات المعنية في التعليم.**

**وفي مجال الإتاحة وسهولة الوصول، تم إصدار كود البناء ووضع الإطار الوطني لإتاحة المحتوى الالكتروني، وتم تعريف عمل ورش تعريفية وتدريبية لتطبيقهم في الكويت كما تم البدء بأخذ الخطوات القانونية والرسمية لإتاحة مدينة الكويت.**

**وقامت أيضا بإصدار استراتيجية للتوظيف عن طريق برامج تدريبية تأهل الاشخاص من ذوي الاعاقة للعمل العمل.**

**السيد الرئيس ،،،**

**الساده الحضور،،**

**أن الحكومة الكويتية تعمل وتسير بخطى واضحة الأهداف لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية فقد اعتمد مجلس الوزراء خطة لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية تعتمد على أسس ومبادئ أهمها العدالة والمساواة ومراعاة الجوانب الإنسانية والاجتماعية لما لا يخالف القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد.**

**وفي إطار الجهود الحثيثة والعمل الدؤوب لمعالجة أوضاع تلك الفئة بالكويت فأنه ينظر إلي هذه الفئة باعتبارها ذات طابع إنساني محض تحمل في طياتها أبعاد سياسية تتعلق بأن الجنسية من أعمال السيادة التي لا تقارع الدولة فيها، وهو المبدأ المستقر في العلاقات الدولية، وأقرته العديد من التشريعات الوطنية للدول، ولقد كانت الرغبة السامية من صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه هي النبراس الذي يضع الخطوات الصحيحة من أجل معالجة أوضاع تلك الفئة، وهذه الرغبة التي انطلقت من أن هذه الفئة هي ذات أبعاد إنسانية في المقام الأول وعدم بخس تلك الفئة لحقوقهم حتي وأن كانوا مقيمين بصورة غير قانونية، وعلى هذا الأساس فقد أصدر**

**مجلس الوزراء في عام 2011 القرار رقم 409/2011 المتضمن أعتماد مبادرة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في استكمال تقديم الخدمات في المجالات الإنسانية والاجتماعية والمدنية للمقيمين بصورة غير قانونية ويشمل المسجلين وغير المسجلين في الجهاز المركزي، حيث يتم منح الغير مسجلين بطاقة ضمان صحي لتسهيل حصولهم ومن أهم هذه الخدمات هي:**

1. **التعليم بالمجان.**
2. **العلاج بالمجان.**
3. **إصدار الوثائق الرسمية.**
4. **إصدار رخص القيادة.**
5. **منح بطاقة تموينية للمواد الغذائية أسوة بالمواطنين.**
6. **العمل في القطاعين العام والخاص.**
7. **رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.**

**وهذا بعد التدقيق في سجلات بعض من تلك الفئة فقد ثبت يقيناً بأن عددهم قبل الغزو عام 1990 كان 220 ألف فرد، إلا أنه وبعد أن منَ الله على الكويت تحريرها فقد تقلص العدد منهم إلى 120 ألف فرد، وأخيراً فأن العدد قد وصل إلى 85 ألف فرد مقيم بصورة غير قانونية وذلك في نهاية عام 2018،** علماً **بأنه قد بلغ أعداد الذين قاموا بتعديل أوضاعهم منذ إنشاء الجهاز المركزي عام 2010 إلى 30 أبريل 2019 عدد (14042) فرد منهم (8710) تم تعديل وضعهم من خلال قيامهم باستخراج وثائقهم وجنسياتهم الأصلية والباقي جاري متابعة تعديل وضعهم حيث تم تحديد جنسياتهم الأصلية.**

**السيد الرئيس،،،**

**الساده الحضور،،،**

**وفي مجال العمالة المتعاقدة فقد أولت دولة الكويت اهتماما بالغاً في توفير الضمانات الكفيلة التي تتوافق مع التزاماتها في المصادقة على 19 اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، حيث اعتمد قانون العمل في القطاع الاهلى رقم 6 لسنة 2010 وانشاء الهيئة العامة للقوي العاملة التي تعني بتنظيم سوق العمل لأكثر من مليون وستمائة ألف ينتمون الى 171 جنسية يساهمون بشكل فاعل في الجهود التنمية التي تشهدها دولة الكويت خلال العقود الماضية.**

**كما اعتمدت دولة الكويت القانون رقم 68 عام 2015 بشأن العمالة المنزلية والذي يعد نموذجاً يحتذي به لما جاء به من ضمانات عديدة وتحديد المسؤولية بين العامل المنزلي ورب العمل، الي جانب انشاء مركز ايواء العمالة الخاص بالنساء والذي يقدم المساعدة والحماية القانونية والخدمات الصحية وتقدم وجبات غذائية مجانية للعمالة من النساء**

**السيد الرئيس،،،**

**الساده الحضور،،،**

**منطلق حرص دولة الكويت نحو تجريم كافة أنماط الاتجار بالأشخاص على نحو يتسق مع بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، فقد تم اعتمد القانون رقم 91 لسنة 2013، في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والذي تضمن نصوصاً لعقوبات رادعة على مرتكبي تلك الجرائم، فضلاً عن التدابير المناسبة لمساعدة الضحايا وحمايتهم، ومواكبة من دولة الكويت للتطور التكنولوجي وأثاره السلبية المحتملة في توظيف ضحايا الاتجار بالأشخاص، فقد تضمن قانون جرائم تقنية المعلومات عقوبات رادعة لكل من أنشأ موقعاً أو نشر معلومات باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بأي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون، بقصد الاتجار بالأشخاص أو تسهيل التعامل فيهم.**

**وفى مجال تعزيز بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، فقد قام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تنظيم العديد من الدورات التدريبية للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة في هذا المجال.**

**وسعياً من دولة الكويت نحو تعزيز آليتها لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والتي تحتوي على ثلاث محاور رئيسية (الوقاية، الحماية، التعاون الدولي).**

**واتساقاً مع قرار مجلس الوزراء الموقر فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين برئاسة وزير العدل وعضوية العديد من الجهات المعنية، ومن أهم الخطوات التي قامت بها اللجنة في بداية عملها هو اعتماد نظام الإحالة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص كنموذج يحتذى به في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص من قبل كافة الجهات الوطنية المعنية، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.**

**السيد الرئيس،،،**

**الساده الحضور،،،**

**تؤمن دولة الكويت بأن قضايا حقوق الانسان ذات بعداً دولياً وأنسانياً، وأن التضامن الدولي ضروري لدعم تلك القضايا ببعدها الشمولي، ومن هذا المنطق تواصل دولة الكويت جهودها في تقديم المساعدات الإنسانية الهادفة الي تخفيف معاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر والمرض والجوع والكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن الحروب في مناطق مختلفة من العالم باعتبار ذلك ركائز أساسية لحقوق الانسان وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان، علماً بأنه مع نهاية عام 2018 وصل عدد الدول التي إستفادت من دعم دولة الكويت 106 دولة في كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث استهدف هذا الدعم مشروعات في قطاعات حيويه ذات صله بحقوق الانسان مثل الصحة، والتعليم، النقل والمواصلات، والمياه والصرف الصحي، والزراعة والري، والتصنيع، والطاقة.**

**أضافة الى ذلك عملت دولة الكويت على التضامن مع ضحايا الأزمات الانسانية المختلفة حول العالم، حيث استضافت دولة الكويت ثلاث مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الانساني للنازحين واللاجئين في سوريا، إلى جانب المشاركة في المؤتمر الرابع والخامس، وتقديم (1,9 مليار دولار أمريكي ) لدعم الوضع الانساني في سوريا، كما تم تقديم ( 200 مليون دولار أمريكي) لتغطية الاحتياجات الإنسانية في العراق، إلى جانب استضافت مؤتمر إعادة إعمار العراق والتعهد بتقديم (2 مليار دولار أمريكي) على شكل قروض واستثمارات، كما تم تقديم (600 مليون دولار أمريكي) لدعم الاحتياجات الإنسانية في اليمن، والمساهمة (15 مليون دولار ) خلال الرئاسة المشتركة لدولة الكويت في مؤتمر مانحين لدعم لاجئ الروهينغا، وجري تنظيم مؤتمر دولي لحقوق الطفل الفلسطيني، وفى هذا السياق يتم التحضير ايضاً لعقد مؤتمر دولي لدعم التعليم في الصومال، أضافة الي ذلك تقدم دولة الكويت دعم سنوي طوعي لعدد من المنظمات الدولية المتخصصة أيماناً بالدور الذي تضطلع به في دعم قضايا حقوق الانسان، ومنها المفوضية السامية لحقوق الانسان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والصندوق العالمي لمكافحة الايدز والملاريا، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسيف، والانروا، والفاو، وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية.**

**السيد الرئيس،،،**

**الساده الحضور،،،**

**نؤكد على المضي قدماً نحو صون الحقوق والحريات وتعزيزها، على رغم كل ما تشهده المنطقة من حالة عدم استقرار، ونزاعات، تساهم بشكل غير مباشر باتجاه العمل نحو تعزيز الامن والاستقرار، بدلاً من التنمية، لكن رغم ذلك فلدينا أيمان مطلق في أهمية تظافر المجتمع الدولي نحو تعزيز وحماية تلك الحقوق التي جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، ولهذا فنحن نتطلع في دولة الكويت للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي نحو أهداف ومساع أفضل في سبيل الارتقاء بحقوق الانسان والمساهمة أيضاً في تعزيز عمل الفريق العامل ومجلس حقوق الانسان.**

**وفى الختام السيد الرئيس... أعيد التأكيد علي تطلعنا لمناقشة التقرير الوطني الثالث لدولة الكويت، ساعين نحو الاستماع الى التعليقات والملاحظات لكي تشكل لنا خارطة طريق تساعدنا في استحداث الآليات المناسبة لتنفيذها، فقضايا حقوق الانسان قضايا ذات طبيعة دائمة ومتجدده تتطلب من الجميع في الوقت ذاته الي الاخذ بعين الاعتبار مراعاة قيم المجتمعات واحترام تقاليدها، وما حققته دولة الكويت من إنجازات في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الانسان وحمايتها لا يعني أنتهاء المطاف والاكتفاء بما تحقق، وهو الأمر الذي نصبو أليه من وراء هذا الحوار.**

**وشكراً السيد الرئيس،،،،**